

النقابات العراقية تحقق النصر ...



## قانون العمل الجديد قد أصبح قيد التطبيق

في إنتصار هائل لعمال العراق ونقاباتهم العمالية دخل قانون العمل العراقي الجديد حيز التنفيذ خلال هذا الشهر شباط ٢٠١٦ والذي جاء نتيجة للحملة التي أطلقتها الحركة العمالية في العراق التي إستمرت لأكثر من ثلاث سنوات بهدف إصدار قانون عمل جديد متوافق مع إتفاقيات منظمة العمل الدولية.

إن المسودة النهائية للقانون التي تم إقرارها أواخر العام الماضي قد شملت مجمل الإضافات المهمة التي أقرتها النقابات وهذا إنتصار كبير لجميع العمال كون القانون شمل بتغطيته شريحة أوسع من العمال ممن لم يكونوا مشمولين بإحكام قانون الخدمة المدنية. وهذا يعني أن العمال في القطاع العام والذين هم ليسوا بموظفين قد أتحت لهم الفرصة الآن أن يتمتعوا بفرصة الإنضمام وتأسيس نقاباتهم الخاصة.

هذا و أن القانون الجديد يسمح بالتفاوض الجماعي للنقابات ، متضمنا كذلك الحق للعمال أنفسهم في حال غياب المنظمات النقابية في مواقع عملهم ، كما يوفر القانون إطارا جيدا للحريات النقابية و يوفر حماية قانونية للنقابات و أعضائها ، ويحد كذلك من عمالة الأطفال ويحسن حقوق العمال الأجانب ويوفر الحماية من التمييز في العمل حيث يعتبر هذا القانون الأول من نوعه في البلاد الذي يتناول موضوع التحرش الجنسي في العمل. ناهيك عن كونه قد أعاد تجسيد حق الإضراب عن العمل و الذي كان قد تم منعه منذ عام ١٩٨٧. (أبرز التحسينات على القانون باللغة الإنكليزية)

وقد علقت السيدة شونا بيدر- بلاو، المديرية التنفيذية لمركز التضامن العمالي عن هذا النصر العمالي الكبير بالقول: " إن مركز التضامن العمالي يستلهم النجاح من الإنجاز الذي حققته الحركة العمالية العراقية في وقت حرج يعاني فيه عمال العراق من وطأة الأزمة الاقتصادية القاسية في البلاد".

وأضافت بلاو: " ولعل أبلغ رسالة عبر عنها العمال من خلال هذا النصر هي أن وحدة العمال من خلال نقاباتهم هي السبيل الأمثل لأن يكون لهم الكلمة الفصل فيما يتعلق بتقرير مصيرهم. ويمثل ذلك خطوة هامة للديمقراطية في العراق، و أننا نأمل أن تتكرر هذه الممارسة الشاملة و الشفافة مستقبلا عند تشريع المزيد من القوانين التي تعزز حقوق العمال في البلاد. أن مركز التضامن العمالي فخورا لانه كان جزءا من هذا الإنجاز بدعمه للأخوة و الأخوات العراقيين طوال هذه الحملة "

وقد علق السيد كاظم شمخي، مستشار وزارة العمل و الشؤون الإجتماعية في العراق عن ذلك، قائلا: " أن القانون سيسهم في معالجة وإنعاش الاقتصاد العراقي". . للأطلاع على كامل تعليقاته باللغة الإنكليزية أنقر هنا



## حملة قانون العمل

أن تمرير قانون العمل الجديد مهم أيضا لانه يعكس قوة ووحدة النقابات العمالية العراقية في مواجهة الظروف السياسية و الاقتصادية الصعبة . وتؤكد هذه العملية التشاركية على أهمية التعاون مع مجموعة واسعة من الجهات ذات العلاقة ويقدم أنموذجا لعملية تشريعية من الأسفل للأعلى من شأنها إحداث تغيير إيجابي في العراق.

وقد عملت منظمة العمل الدولية أولا مع الحكومة العراقية على مشروع قانون العمل جديد عام ٢٠٠٤، إلا أن الحملة لم تحقق مستوى من الزخم المؤثر حتى بداية عام ٢٠١٢ عندما إنضم إلى الاتحادات العمالية الرئيسية في العراق حلفائهم الدوليين (الإتحاد الدولي للصناعات ومنظمة عمال الولايات المتحدة المناهضين للحرب والإتحاد الدولي للنقابات وغيرهم إضافة إلى العديد من منظمات المجتمع المدني وعلى وجه الخصوص مبادرة المجتمع المدني

للتضامن (ICSSI)، و المنتدى الإجتماعي العراقي ومنظمة " جسر إلى " الإيطالية و منظمة تموز للتنمية الإجتماعية.

توضح السيدة هاشمية محسن ، من الإتحاد الدولي للصناعات " أن تشريع القانون جاء نتيجة تشكيل الإلتحادات العمالية العراقية جبهة مشتركة للمطالبة بإصدار قانون العمل الجديد". و أضافت السيدة هاشمية: " يضاف الى ذلك الدعم و التضامن من قبل المنظمات و الإلتحادات الدولية كمنظمة العمل الدولية و الإتحاد الدولي لنقابات و مركز اتضامن العمالي في عملية تشاركية مستمرة شاركت فيها الإلتحادات العمالية والحكومة والبرلمان جنبا الى جنب. أما العامل الرئيس لتمريه في هذا الوقت بالذات فهو الحراك الجماهيري و المظاهرات المستمرة في عموم البلاد".

عدنان الصفار عضو المكتب التنفيذي للإتحاد العام لنقابات العمال في العراق (GFITU) ذكر " أن ما ساعد في التسريع من تشريع هذا القانون هو التحرك العمالي لمنتسبي شركات وزارة الصناعة و التحرك الجماهيري العام في مختلف محافظات العراق و هو ما شكل ضغط فاعل على السلطات التشريعية لإصدار القانون. كما و كانت جهود عمال العراق بالتضامن و المساندة و الدعم من قبل المنظمات و الإلتحادات الدولية حافظا و حيويا للأسراع بإصدار القانون، و خاصة مركز التضامن العمالي ، و مؤتمر النقابات البريطاني (TUC)، و منظمة العمل الدولية و خرائها (ILO)، و الإتحاد الدولي للنقابات. و ذكرت السيدتان سعادة حميدة عبرة عضو المكتب التنفيذي للإتحاد العام لنقابات العمال في العراق ( GFIW ) والسيدة خالدة شهاب أحمد، مستشارة شؤون المرأة العاملة في الإتحاد المذكور: "قانون العمل هو مكسب للطبقة العاملة و النقابات و الإلتحادات و يعتبر طفرة نوعية في مجال المساواة في الأجر و كذلك تحديد ساعات العمل و عدم التمييز و حقوق المرأة الذي يعتبر إنجاز عظيم". فيما تحدث السيد سعيد نعمة، رئيس الإتحاد العام للعاملين و النقابات العمالية في العراق GFWUI " إن العوامل التي ساهمت في صدور القانون كثيرة، و أهمها وحدة الموقف بين الإلتحادات العمالية ، و كذلك الدعم و التضامن الدولي من قبل منظمة العمل الدولية و الإلتحادات الدولية و مركز التضامن العمالي و منظمات المجتمع المدني و مفوضية حقوق الإنسان ، إضافة الى مطالبات الجماهير بالإصلاحات". كما و تحدث السيدان ستار دنبوس، رئيس الإتحاد العام لعمال العراق (GFIW)، و عبد محمد صخي، رئيس نقابة عمال النسيج في الإتحاد (GFIW)، عن أهم العوامل التي ساهمت في إصدار القانون والتي تمثلت بالمطالبة المستمرة للقيادة النقابية في ضرورة الإسراع بإصدار هذا القانون و من خلال اللقاءات و الإجتماعات التي تجري بين النقابيين والمسؤولين على مختلف مناصبهم في الدولة. والضغط العمالي من خلال المسيرات و التجمعات الجماهيرية مضافا الى ذلك دعم المنظمات النقابية العربية و الدولية والقيام بحملات داعمة لعمال العراق من أجل إصدار هذا القانون ، مشيرين الى دور منظمة العمل الدولية و تأكيدات السنوية و ضغطها غير المباشر على وزارة العمل في متابعة حقوق العمال من خلال لجنة الخبراء لمتابعة الإتفاقيات و التوصيات الصادرة من هذه المنظمة. و أضاف دنبوس و صخي إن من العوامل الأخرى هي رغبة المسؤولين و قناعتهم في أهمية إصدار قانون عمل جديد و الورش المتكررة التي عقدها مركز التضامن العمالي و تفهم لجنة العمل البرلمانية لأهمية إصدار هذا القانون و الظرف السياسي الذي يمر به العراق ساعد كثيرا على إهتمامها بالإسراع في إصدار هذا القانون. و من جانبه ذكر السيد حسن جمعة ، رئيس إتحاد نقابات النفط في العراق IFOU " أن القانون هو الذي ينظم العلاقة بيننا و بين رب العمل و يضمن عدم التجاوز على حقوقنا من قبل الإدارات و أصحاب العمل و هو ضمان لمستقبل الأجيال. و سيؤدي الى أن تحترم إرادة العمال من قبل أصحاب العمل، و بالتالي يكون الحق للعامل بالمطالبة بحقوقه وفق القانون". و أضاف السيد عبد الله جبار المالكي، مسؤول الإعلام في الإتحاد المذكور: "إن إصدار و تنفيذ القانون الجديد هو مكسب كبير للشغيلة عموما و الطبقة الكادحة العراقية في ان يكون أساس العمل الناهض و حماية أكيدة لكل العاملين و أساس متين للديمقراطية." و تابع المالكي حديثه " حقق هذا القانون قفزة نوعية كبيرة لصالح كل العاملين في العراق".

فيما يلي، نسلط الضوء على كيفية قيام العمال و نقاباتهم بتوسيع نطاق حملتهم لتشمل البرلمان و الحكومة، و من خلال تلك العملية قاموا بربط كافة الجهات ذات العلاقة مع المنظمات العمالية الدولية كمنظمة العمل الدولية و الأتحاد الدولي للنقابات.

كما و يمكنكم الإطلاع على التسلسل الزمني [لحملة قانون العمل خطوة بخطوة](#)



قانون العمل يشمل على إمتيازات و مكتسبات مهمة للمرأة العاملة

لقد تضمن قانون العمل على العديد من المكاسب الهامة للمرأة العاملة وهي الحالة الأولى من نوعها في العراق التي يمنع فيها التحرش الجنسي في مواقع العمل. ويتناول القانون بشكل واضح ما المقصود بالتحرش الجنسي و حدد العقوبات المترتبة على من يرتكب ذلك. علما أن الناشطات النقابيات قمن بقيادة نقابتهن للنضال من أجل إدراج هذه الحميات.

ويتناول القانون أيضا مسألة المساواة بين الجنسين، و تحديد فيما يتعلّق بالأجور و التعيين و ظروف العمل. ويشترط القانون على أصحاب العمل توفير دور حضانة للأطفال في مواقع العمل، و زيادة فترة إجازة الأمومة مدفوعة الأجر الى ١٤ أسبوعا ، مع إمكانية التمتع الإختياري بإجازة بدون أجر لمدة تصل الى عام واحد. و قد ألزم القانون أصحاب العمل بإعادة النساء العاملات الى نفس وظائفهن بعد إنتهاء الإجازة، أو بوظائف مكافئة. كما وجاءت أحكام قانون العمل الجديد الخاصة بمعالجة مسألة المساواة بين الجنسين نتيجة للمشاركة الفاعلة من قبل النساء الناشطات النقابيات في كافة جوانب الحملة بما في ذلك كتابة التعديلات و المشاركة في المؤتمرات و الإجتماعات مع أعضاء البرلمان و ممثلي وزارة العمل و الشؤون الإجتماعية و المطالبة المستمرة بإصدار القانون.

و ذكرت السيدة إلهام عبد المعبود مجيد، رئيسة نقابة الإتصالات التابعة للأتحاد العام لنقابات العاملين في العراق (GFWU)، فرع البصرة: " كان للمرأة دور فاعل و اساسي في حملة صياغة القانون من خلال حضورها الى المؤتمرات و الورش و الندوات. كما قد ابدت اهتماما كبيرا لقانون العمل رغم مشاغلها كموظفة و ام و بعد المسافات

لغرض الوصول الى الاماكن التي تقام فيها الورش والمؤتمرات لغرض الوصول الى قانون يضمن لها كافة الحقوق والحريات الاساسية وخاصة القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة".

وقد عبّرت النسوة اللواتي كنّ قد لعبن دورا بارزا في الحملة عن آرائهن حول أهم القضايا المتحققة للنساء العاملات من خلال القانون الجديد، كما يلي:

تؤكد السيدة صبا قاسم يوسف مسؤولة شؤون المرأة في إتحاد نقابات النفط في العراق (IFOU) إن " القانون يحد ، ببند واضح ، من حالات الفصل التعسفي والكيفي بحق العمال وغيره من البنود التي تخدم المرأة العاملة و تضمن حقوقها، وبذلك سوف يزداد انضمام المرأة للعمل لما له من تسهيلات في عملها".

إلهام عبد المعبود مجيد، رئيسة نقابة الإتصالات التابعة للاتحاد العام للعاملين و النقابات العمالية في العراق (GFWUI)، فرع البصرة: "إذا تم العمل بهذا القانون بصورة صحيحة فسوف يزيد عدد العاملات في سوق العمل إذا تم تغطية حقوق المرأة بشكل شامل وخاصة اجازة الامومة والتي تتضمن اجازة ما قبل الوضع وما بعده وتخفيض ساعات العمل اليومية للحامل وتحديد الاعمال التي لايجوز للمرأة العمل فيها واجازة العدة ، وتوفير بيئة عمل ملائمة لعمل المرأة وتوفير دار رعاية للاطفال داخل موقع العمل كذلك يجب ان تكون العناية بالطفل متكاملة من خلال الضمانات الاجتماعية".

أما السيدة علياء حسين ماهود، مسؤولة شؤون المرأة العاملة في الأتحاد العام لنقابات عمال العراق (GFITU) فقالت: "سيساهم القانون في زيادة عدد النساء العاملات من خلال تطبيق بعض الاتفاقيات الدولية التي تعالج قضية المرأة العاملة وتحسين ظروف عملها وضمان حقوقها التي تضمنها القانون الجديد الذي سيكون له دور فاعل في زيادة عدد العاملات وضمان تمكين النساء من الوصول إلى سوق العمل بشكل إيجابي ، ومعاملة عادلة في مواقع العمل ، ومساواتهن في الاستخدام والمهنة".



## أهمية الحوار الإجتماعي

لقد كان للتعاون المثمر بين كل من وزارة العمل و الشؤون الإجتماعية ولجنة العمل البرلمانية و المفوضية العليا لحقوق الإنسان و النقابات العراقية الأثر الأكبر في إصدار قانون العمل. و في مجمل ثنائه على دور الحوار الإجتماعي في الدفع لأصدار قانون العمل، قال السيد محمد شياع السوداني، وزير العمل و الشؤون الإجتماعية في العراق أن القانون يمثل خطوة مهمة على طريق إصلاح عملية إصدار التشريعات، و تحديد الأسس الواضحة لعلاقات فعالة و عادلة بين الشركاء الإجتماعيين من عمال و أصحاب عمل و حكومة. و قد أثنى على الدور الفعّال للشركاء الإجتماعيين في سن قانون يتماشى مع المعايير العمالية الدولية.

و قال السيد محمد السوداني : " أن ما تحقق كان نتيجة للحوار الإجتماعي وان المصادقة على القانون الجديد يعد خطوة مهمة على طريق الإصلاحات التشريعية لقيام علاقات تتسم بالانصاف والفاعلية وتتماشى كليا مع قواعد الشراكة والحوار والتركيبية الثلاثية ( العمال ، واصحاب العمل ، والحكومات) مشيرا الى ان القانون الجديد يحمل بين طياته مضامين لبرامج اجتماعية رصينة فضلا عن كونه ينظم العلاقة بين العامل ورب العمل في القطاع الخاص من حيث ساعات العمل والاجر والتامين الصحي والحقوق المهنية أسوة بموظفي الدولة ".

أما السيد دهام العزاوي، عضو المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق ، فأكد على أن إصدار قانون العمل هو : " انتصارا لحقوق العمال العراقيين لما تضمنه من التزامات بضمن حقوق العمال في القطاع الخاص وفقا للمعايير الدولية. و يعد تطورا ملحوظا في منظومة التشريعات العراقية كما يعد مؤشرا على تطور العلاقة بين العراق ومنظمة العمل الدولية". من جانبه أكد السيد كرار الموسوي ، أمين سر لجنة العمل و الشؤون الإجتماعية في مجلس النواب العراقي على إن " التاريخ سيسجل تلك الوقفة التي وقفها مركز التضامن العمالي الدولي العراق مع تشريع قانون العمل العراقي الجديد". و أضاف بأن "المؤتمر الأخير الذي نظمه مركز التضامن الذي الى جمع الرؤى والخروج بصيغة تتوافق مع اراء كل الاطراف وكذلك معايير منظمة العمل الدولية بالشكل المقبول وخلاصة ذلك الجهد الحثيث وافق مجلس النواب على تعديلات القانون وان اهم ما قام به مركز التضامن هو جعل النائب عاملا يدافع عن حقه والعمال نانبا يشرع للاخرين تلك الشفافية التي لم تكن لها سوابق كثيرة في هذا البلد".

و قد حضر المؤتمر ممثلون عن لجنة العمل البرلمانية ومكتب رئيس مجلس النواب العراقي إضافة الى ممثلي لجان المرأة و القانونية في البرلمان ووزارة العمل و الشؤون الإجتماعية والمفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق إضافة الى كافة النقابات العمالية العراقية.

و أكد السيد عدنان الصفار، عضو المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات عمال العراق على الدور المهم الذي قامت به لجنة العمل البرلمانية، بقوله: " وقد أبدت اللجنة تفهم واضح لضرورة إصدار القانون في هذه المرحلة".



## التضامن الدولي

أكدت النقابات العراقية أن الحركة العمالية العالمية كانت عاملا أساسيا في نجاح صدور قانون العمل . وفيما يلي بعض التصريحات لممثلوا تلك المنظمات التي قامت بدعم الحملة:

منظمة عمال الولايات المتحدة المناهضين للحرب (USLAW) ذكرت " لقد ساهم التضامن العمالي الدولي مساهمة فاعلة و مهمة في تحقيق هذا الإنجاز الباهر، خاصة وأنه تحقق في ظل شبح الحرب الأهلية. كما و أن منظمة عمال الولايات المتحدة المناهضين للحرب (USLAW) قد لعبت دورا هاما في مساعدة الحركة العمالية العراقية في تشكيل مستوى من الوحدة الضرورية لتحقيق هذا الهدف. للمرة الأولى منذ أن حرّم صدام حسين التنظيم النقابي و المفاوضات الجماعية لعمال القطاع العام، أعاد القانون الجديد إقرار تلك الحقوق للجميع فيما عدا موظفي الدولة الذين تكفل حقوقهم و ظروف عملهم من خلال قوانين و تشريعات أخرى". وتناول جيف فوكت من الأتحاد الدولي للنقابات (ITUC) ذلك الحدث وقال: " أن الأتحاد الدولي للنقابات (ITUC) يفخر بأنه قد عمل مع النقابات العمالية العراقية المرتبطة بنا ، و غيرها من النقابات و ذلك بهدف تطوير مقترحات لتعديل قانون العمل. أن الأصرار الذي إتصفت به النقابات العراقية و الدعم الذي قدمه مركز التضامن العمالي لها قد خلق زخما مؤثرا للتغيير في ضل ظروف سياسية صعبة للغاية". فيما قال مصطفى طليلي من الأتحاد العربي لنقابات العمال " لقد تحققت هذه الخطوة البالغة الأهمية مؤخرا في العراق بفضل النضالات المتواصلة للنقابيين العراقيين وكذلك بفضل دعم باقي الأسر النقابية العالمية لهم خاصة ذلك الدعم المتواصل الذي اظهره خلال هذه السنوات الأخيرة مركز التضامن العمالي نحو قضية الطبقة العاملة العراقية وحقوقها". أما السيد [كمال أوزكان](#) فصرح بهذا الخصوص بما يلي "يعتبر قانون العمل الجديد مساهمة قيمة لتحسين مستوى المعيشة للشعب العراقي، و خطوة مهمة الى تحقيق المزيد من العدالة في العراق. أن

النضال الطويل للنقابات العراقية و الدعم من قبل الحركة العمالية الدولية من أجل تحقيق هذا الهدف هو بالتأكيد مثال لما يمكن أن يحققه التضامن ليس فقط للعمال، و إنما لعموم المجتمع"

على صعيد متصل قالت مارتينا بيكناتي من منظمة " جسر إلى " الإيطالية UPP عملت منظمة جسر إلى منذ عام ٢٠٠٣ على دعوة قادة النقابات العمالية العراقية الى المنديات المجتمعية العالمية حول العالم، و قد كان الناشطون الدوليون دوما منبهرون بالدور الرئيسي لعمال العراق في تعزيز الديمقراطية و التنمية في بلدهم، و أيضا في مواجهة الفساد و الطائفية . و أخيرا فقد أصبح لهم الآن تشريعا يقر بشرعية هذه الحركة و نضالها من أجل الخير ليعم ويشمل الجميع". أما مبادرة التضامن للمجتمع المدني العراقي ICSSI فذكرت " أن حماية النقابيين العماليين و تعزيز حقوق العمال هي الجزء الحيوي من برنامج عمل مبادرة التضامن للمجتمع المدني العراقي ، فمنذ مؤتمرا الأول في إيطاليا عام ٢٠٠٩ و لحد يومنا هذا لم تتوقف المبادرة عن إعتبار المخاطر و التهديدات التي يواجهها الناشطون النقابيون العماليون في كل يوم أن تكون جزءا لا يتجزأ من الجو المحفوف بالخطر الذي يعاني منه عموم المدافعون عن حقوق الإنسان في العراق. إلا أن إصدار قانون العمل الجديد يعتبر خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح لتحسين ظروف العمل و تطوير الحركة الناشطة لعمال العراق، و لتوسيع نطاق الحماية لعموم المدافعين عن حقوق الإنسان في العراق.

من جانبه ذكر السيد نظام قاحوش مسؤول مكتب الدول العربية للنشاطات العمالية في منظمة العمل الدولية (ILO) "ان حملة قانون العمل التي يدعمها مركز التضامن العمالي، قد حصلت على زخم عظيم على كل من المستويين المحلي و الدولي، و لاقت قبولا واسعا من قبل الحركة النقابية العمالية العراقية كعامل أساسي للمساعدة في إصدار قانون العمل الجديد. تأمل منظمة العمل الدولية تطبيقا كاملا للقانون بما يتماشى مع الإتفاقيات الدولية و المعايير العمالية".





## الخطوات القادمة

بالرغم من كون إصدار القانون هو إنجاز مهم حتماً، إلا أن هناك الكثير من العمل المطلوب لضمان الحماية الكاملة لعمال العراق. حيث أن النقابات العراقية أكدت أنها ستعمل جنباً إلى جنب مع وزارة العمل و الشؤون الإجتماعية لضمان تطبيق بنود القانون الجديد بشكل كامل.

و قال السيد محمد شياع السوداني، وزير العمل والشؤون الإجتماعية: "من أهم الخطوات المقبلة لمواصلة ضمان حقوق العمال هي إعداد و إصدار تعليمات تسهّل تنفيذ أحكام قانون العمل". أما السيد دهام العزاوي من المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق فقال: " ان المفوضية ترى ان التحدي الأكبر هو في تطبيق القانون وعلى نحو يسمح بتنمية قطاع العمل الخاص ليقوم بدوره في عملية التنمية الاقتصادية ودعم عجز الموازنة العامة وتقليل البطالة وتخفيف الطلب المستمر للتوظيف في القطاع العام وتقليل الفوارق الاجتماعية بين العاملين في القطاع العام والخاص وتحقيق المساواة بين الجنسين في العمل والارتقاء بمفهوم العدالة الاجتماعية لانتشال مئات الاف العمال من واقع الفقر ونقص التعليم وقلة الخدمات الصحية التي يعانونها".

من جانبها فإن النقابات العراقية عازمة على تبني حملة للضغط على الحكومة العراقية للمصادقة على معايير منظمة العمل الدولية التي تدعم حق وحرية التنظيم النقابي (الإتفاقية رقم ٨٧). و أكدت النقابات العراقية و المنظمات المتحالفة معها بأنه من خلال توسع نطاق شمول المفاوضات الجماعية و الإعراف بمبدأ التعددية النقابية فإن قانون العمل قد فتح الباب للحكومة العراقية للمصادقة على الإتفاقية رقم ٨٧.

كما تتضمن الخطوات القادمة إصدار قانون جديد للتنظيم النقابي و الذي بقيت مسودته مجمدة منذ الدورة السابقة لمجلس النواب، إضافة الى الإستمرار بالعمل مع لجنة العمل البرلمانية على المسودة الجديدة لقانون الضمان الإجتماعي التي يتم مراجعتها حالياً من قبل مجلس الوزراء. علماً بأن أعضاء لجنة العمل البرلمانية قد تعهدوا بالتشاور مع النقابات العراقية للتأكد من تناغم قانون الضمان الإجتماعي مع إتفاقيات منظمة العمل الدولية.

و أضاف العزاوي: " ان تطبيق قانون العمل رقم ٣٧ ، لايمكن ان يكتمل حسب رؤية المفوضية دون انجاز الخطوة الثانية من خطوات كفالة حقوق العمال في العراق الا وهي تشريع قانون التقاعد والضمان الاجتماعي ، فالضمان الاجتماعي بات شرطاً لازماً لتحقيق التنمية البشرية عبر النمو الإقتصادي والاجتماعي ، والبيئي ، وهو ليس حقاً أساسياً في لائحة حقوق الإنسان فحسب، وإنما يتصدر أولويات القضايا الدستورية التي تكفل للمواطن العراقي حياة كريمة لائقة".